

التقرير اليومي

2007/2/14

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الأمريكية

إتفاق مكة: التعقيدات بالنسبة للعرب، إسرائيل والسياسة الأميركية.

بقلم روبرت ساتلوف (المدير التنفيذي لمؤسسة واشنطن)

2007/2/12

إنّ إتفاق الوحدة بين حماس وفتح، الذي تم التوصل إليه في مكة الأسبوع الماضي، له تعقيدات قوية بالنسبة لكل اللاعبين الإقليميين. أما التحدي الأخطر الذي يشكله، فهو تجاه الديبلوماسية الأميركية.

الفايزون والخاسرون العرب

يبدو واضحاً من قراءة وثائق مكة الأساسية بأنّ إتفاق مكة أصبح ممكناً فقط بسبب قرار محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، القيام بتسوية وليس بسبب إعرافات حماس. هناك أربع تفسيرات محتملة لأنشطة عباس:

- 1) لقد نظر الى العلاقة السببية للقوى بين حماس وفتح وإستنتج (بعد تفكير منطقي) بأنّ حماس قوية للغاية الى حد أنه وحلفائه لم يتمكنوا من الفوز بمواجهة سياسية، حتى مع الدعم الفاعل لإسرائيل والولايات المتحدة. ولذلك، كان يأمل شراء الوقت لإعادة تأهيل فتح.
- 2) كان عباس جزءاً من إمكانية حصول عنف فلسطيني داخلي، وإحتمال قيام حرب أهلية. ولذلك، قرر أن يدفع ثمناً مرتفعاً جداً لأجل السلام الداخلي.
- 3) كان يعتقد بأنّ غطاء حكومة الوحدة الوطنية قد يوفر له الحماية لمواصلة القيام بديبلوماسية مدعومة أميركياً مع إسرائيل التي، في النهاية، ستسمح له بالإنتقال على شركائه الجدد من حركة حماس.
- 4) إنه غير ملتزم، بشكل وثيق، بإتفاق سلام دائم مع إسرائيل تم التوصل إليه من خلال وسائل سلمية، كما كان يعتقد المراقبون بحسب ما هو مشهور عن عباس. (الخطاب المليء بالكرهية من قبل عباس، الذي يثني فيه على "الشهداء" الفلسطينيين، كقائد

الجهاد الإسلامي السابق، فتحي الشقاقي، يتلاءم مع الإيمان بصحة وجهة نظر هذه لهذا الأخير).

وفي حين أن كل تفسير من هذه التفسيرات يعتبر ممكناً، فإن لا شيء - ولا حتى أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، أي الخيار رقم ثلاثة - يزرع الأمل والثقة في الرؤية الإستراتيجية وكفاءة عباس القيادية.

وتظهر حماس، بشكل واضح، معززة باتفاق مكة. فلقاء بعض المرؤنة بتسمية الحقائق الوزارية والتصريح المعبر عنه بإبهام حول "إحترام" قرارات وإتفاقيات غير معينة على وجه التحديد، تلقت حماس دعماً سياسياً ضخماً في شكل إحتضان من قِبَل كل من عباس والقيادة السعودية. وبالواقع، وبعد أيام فقط من قذف الموالين لفتح متطرفي حماس السنة بإحدى أسوأ النعوت بمفردات القاموس السياسي للمنطقة، خلال تظاهرة كبرى في الضفة الغربية - دا عين إياهم "بالشيعية" - سمح عباس لنفسه بأن يأخذ صورة له الى جانب قائد حماس، خالد مشعل، ورئيس حكومة السلطة الفلسطينية، إسماعيل هنية، دون أن يرتدي شيئاً سوى ثوباً من القطن الخالص لأداء شعائر دينية للتطهر في مكة. أما بالنسبة لعباس الذي إتهم ذات مرة بأنه بهائي، وهذا بحد ذاته إهانة بالغة في العالم الإسلامي، كان هذا الأمر المرادف العصري لهذا القرن للتغير المفاجئ في التوجه السياسي لهزري الخامس عندما قال: "باريس لها وزنها".

ومن بين الدول العربية، فإنّ الرابح الأساسي من إتفاق مكة هي العربية السعودية. وسواء تمكنت المملكة أم لم تتمكن من تحمّل تقلبات وصعوبات الحياة السياسية الفلسطينية، فإنّ إتفاق حماس - فتح يظهر بأنّ الرياض تمكنت من النجاح بديبلوماسية إقليمية، حيث لم تستطع قوى عربية أخرى ذلك - مصر ودمشق. وكان السعوديون، الى حد معين، وسطاء مقصّرين: فحماس سعت على الدوام الى إخراج مصر، رافضة أن تنتهي تحت الضغط لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت، في حين أنّ عباس كان يعلم بأنّ تحقيق إتفاق ما بظل رعاية سورية سيعمق من جراح الأميركيين. ومع ذلك، فإنّ السعوديين سوف يتنعمون الآن بوهج صنع السلام العربي الداخلي.

وإذا ما أعلن الأميركيون أنّ الجهود السعودية لشرعنة حماس مخالف لقواعد اللعبة - حتى الآن رحبت اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي، روسيا والأمم المتحدة) فعلياً بالجهود السعودية ولم تنتقدها - فإنّ الرياض ستدعي بأنّ وساطتها منعت إيران من الحصول على مجال للقيام بغزو الراديكاليين الفلسطينيين بشكل أعمق. ومن غير الواضح ما إذا كان الملك عبد الله، ملك العربية السعودية، يتحرك بنشاط فعلياً بسبب الإلزامية الإستراتيجية لحشد العرب السنة من كل الشرائح السياسية لإحباط المكائد الإيرانية لمد النفوذ الشيعي في كل العالم العربي السني، أم أنه كان مدفوعاً للعمل، فحسب، بسبب الصور المقيّنة للفلسطينيين وهم يقتتلون فيما بينهم. ورغم ذلك، فإنّ ما هو واضح هو أنّ "الإنجاز" السعودي في مكة أتى على حساب شرعنة منظمة راديكالية لم تتمكن حتى من التصديق على خطة السلام السعودية تحديداً.

أما الرابح الثاني في صفقة مكة، فهي سوريا. فالوحدة السياسية الفلسطينية تعني بأنّ الفرص لتقدم دبلوماسية على المسار الفلسطيني قد أصبحت ضعيفة، وستعتبر دمشق هذا الأمر إيجابياً محضاً، لأنه يعني أنه قد يكون هناك فرصة لإختزان مصلحة ما بإعادة إحياء المسار السوري. لكن إذا كان الماضي يُعتبر مقدمة للحاضر، فمن غير المرجح أن يستغل السوريون فرصتهم الجيدة عن طريق جعل عرضهم للتفاوض مع إسرائيل أكثر جاذبية. وبدلاً من ذلك، من المرجح أن يقوم الرئيس السوري بشار الأسد بتقويض موقعه عن طريق إتخاذ خطوات - كإصدار تصريحات عدائية، وتسليم أسلحة خطيرة الى حزب الله، أو توسيع المساعدات العمالية لمنظمة إرهابية راديكالية ما - مما يجعل من المستحيل للحكومة الإسرائيلية دراسة هذا الخيار.

ومن بين الدول العربية، فإنّ الخاسرين الرئيسيين من إتفاق فتح - حماس هما مصر والأردن. ففي الأشهر الأخيرة، كانت القاهرة عرضة لنوبة من عدم الثقة بالنفس، وذلك بسبب عجزها عن تكريس ثقلها التقليدي لمعالجة القضايا العربية الداخلية. إنّ فشل مصر المحرج بترتيب إتفاق

حماس- فتح سيغذي الشعور المتنامي في المنطقة بأنّ الإمبراطور المصري أصبح مكشوفاً. فعندما تفتش مصر عن فرص جديدة لفرض النفوذ، كما هو مرجح، فإنّ واشنطن بحاجة لضمان أن تكون الطموحات المصرية موجهة باتجاه إيجابي (كقيادة دعم عربي لتعزيز ونشر الإستقرار في العراق)، وبأنّ مصر لا تتنافس للحصول على حصة راديكالية من سوق الشعبية العربية (كالإستثمار في "الخيار النووي العربي" لمكافحة البرنامج النووي الإيراني).

لكن في حين قد تعاني مصر من مضاعفات جانبية سيكولوجية من النجاح السعودي، فإنّ الأردن قد يكون على حافة تراجع إستراتيجي كبير. فالملك عبد الله الثاني، بعد كل شيء، إحتج بأنّ الفشل بإنجاز سلام فلسطيني- إسرائيلي في غضون الفترة الزمنية المقبلة، قد يعني بأنّ فرض السلام لن يتحقق مطلقاً، ولن يكون هناك من شك بأنّ إتفاق حماس- فتح، قد عمل، بالتأكيد، على تراجع الآمال المختلفة الموجودة لجهة التقدم الدبلوماسي. وإحدى التعقيدات تتعلق بأرجحية قيام إسرائيل بمراجعة ثانية لسياسة الإنسحاب الأحادي، التي ينظر إليها الأردنيون بتوجس، لأنه من المحتمل أن يخلق ذلك فراغاً في الضفة الغربية ستملأه حماس. وحتى لو لم تأخذ إسرائيل ذلك المسار، الذي كان قد شكك فيه داخل إسرائيل بسبب بروز حزب الله وحماس بعد الإنسحابين من لبنان وغزة، فإنّ تقوية حماس على حساب عباس لن يكون له تأثير سوى تشجيع جبهة العمل الإسلامي، جناح حماس في المملكة الهاشمية الأردنية.

إسرائيل: العودة الى شباط 2006؟

أما في إسرائيل، فيبدو الصف السياسي غير واثق من رد فعله تجاه إتفاق مكة. وقال رئيس الوزراء إيهود أولمرت، في إجتماع مجلس وزرائه يوم أمس، بأنّ حكومته "لم تقبل ولم ترفض" الإتفاق، الذي بدا بأنه لم يترك مجالاً له لأنّ بعض الحكومات الأساسية، كفرنسا وروسيا، كانت قد سبق وتفاعلت إيجابياً مع فكرة شمل حماس في الدبلوماسية الإقليمية. وبالنسبة لإسرائيل، فإنّ القرارات الحاسمة بحاجة لأن تُقر، كإستمرار الدعم المالي والأمني لعباس. وبالجوهر، تجد إسرائيل نفسها اليوم في نفس الوضع، تماماً، الذي كانت فيه قبل سنة من الآن عندما عين عباس هنية للمرة الأولى رئيساً للوزراء. وفي ذلك الحين، قال أولمرت وتسيبي ليفني وكذلك زعماء آخرون في حزب كاديما، بأنّ المقاربة الصحيحة بالنسبة لإسرائيل هي عدم التمييز بين عباس وهنية، وهو موقف تطور بشكل هام ومعتبر مع الوقت. وبالعودة اليوم الى ذلك الموقف، فإنّ ذلك سيتطلب تحولاً مفاجئاً في الدبلوماسية الإسرائيلية التي يمكن إنجازها بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة.

مأزق واشنطن

يمثل إتفاق مكة للولايات المتحدة مأزق جدية أكثر من أي فريق آخر، فخيارات واشنطن هي كالتالي:

- الإعلان بأنّ مكة قامت بمحو أية فروقات بين الراديكالي والمعتدل في المعسكر الفلسطيني وتعليق كل الجهود لجهة المساعدات المباشرة لعباس، سحب فريق المساعدة الأمنية للجنرال كيث دايتون، وكبح الجهود المتعلقة بالتفاوض حول "الأفق السياسي" الفلسطيني- الإسرائيلي.
- إعتبار إتفاق مكة شأناً فلسطينياً خاصاً، داخلياً صرفاً، وتافهاً تماماً، والذي لا وزن له لا على الظروف الدولية الموجودة بالنسبة لتجديد المساعدات للسلطة الفلسطينية التي لا تزال ثابتة، ولا على الجهود الدبلوماسية لمواصلة العمل بالدبلوماسية الفلسطينية- الإسرائيلية، التي تسير قدماً. وبكلمات أخرى، بإمكان الولايات المتحدة أن تتصرف وكأنّ إتفاق مكة لا صلة له به.

و من غير المرجح أن إدارة بوش تريد سلوك أيًا من هذين المسارين، بحسب إستنتاجها المنطقي. فهي لا تفضل إتخاذ موقف عام ضد الوحدة الفلسطينية، حتى لو كانت وحدة كهذه تأتي ثمنًا للتقدم نحو السلام. إلا أنها تدرك بالتأكيد بأنه، وبسبب مكة، فإنّ الشمس قد غربت عن "الأفق السياسي".

ولتعقيد المسائل بشكل أكبر حتى، فإنّ هذا التراجع بالنسبة لإحدى المبادرات الأساسية التي طورتها الإدارة الأميركية يأتي في وقت تقع مبادرة أساسية أخرى مدعومة أميركياً- قرار مجلس الأمن الدولي 1701، إتفاق الهدنة اللبناني- تحت الضغط أيضاً. والمشكلة هنا هي التقارير المتكررة عن جهود حقيقية من قبل سوريا لنقل الأسلحة الى حزب الله، وذلك بانتهاك مباشر للقرار. ففي الأسبوع الماضي، مثلاً، ذكر الإعلام الألماني خبراً عن نقل مئة حاوية تتضمن أسلحة مضادة للدبابات من صنع روسي من سوريا الى حزب الله تحت نظر ضباط الحرس الثوري الإسلامي الإيراني اليقظين والحذرين. وكان وزير الدفاع الإسرائيلي، عمير بيريتس، قد حذر علناً بأنّ إسرائيل، مع عدم فعالية الضمانات الدولية بمنع إعادة حزب الله تجهيز نفسه، قد يكون عليها التصرف بنفسها.

وبالجملة، فإنّ هذه التراجعات تطرح حاجة إدارة بوش الى مراجعة بعضاً من فرضياتها الأساسية حول إمكانية الإستقرار والتقدم على الجبهات الإسرائيلية- العربية المختلفة، وما هو الضروري لإنجاز ذلك. وقبل إتخاذ خطوات إضافية أكبر، سواء على الجبهة الفلسطينية أو اللبنانية، من الضروري بالنسبة لواشنطن التوصل الى تفاهات إستراتيجية مع لاعبين- الإسرائيليين والسعوديين- حول التوجه السياسي. وبالنسبة لكل من القدس والرياض، فإنّ هناك توترات واضحة بحاجة للمعالجة. أما قضية حماس فمركزية: إستراتيجياً، إنّ كلاً من إسرائيل والعربية السعودية تدعمان فكرة التعاون السني لمكافحة تصاعد النفوذ الإيراني. إلا أنّهما، تكتيكياً، تختلفان حول ما إذا كانت حماس جزءاً من المشكلة أم جزءاً من الحل.

وفي هذا السياق، فهل قلل السعوديون، وعن قصد، من "إحترام" الولايات المتحدة في وساطة إتفاق مكة، أم أنهم إعتقدوا، وهو محتمل، بأنّ واشنطن كانت محايدة أو حتى داعمة لإتفاق قد يكون فشل بإحراز أهداف شروط اللجنة الرباعية، ولكنه قد يكون نجاح، ظاهرياً، بفصل حماس عن داعمها الإيرانيين؟

في هذا السياق، فإنّ واشنطن قد تبحث لترى ما إذا كان إحتمال الشراكة الدبلوماسية الخاصة بإسرائيل والعربية السعودية موجود وإمكانية أن تكون علنية بشكل أكبر. ومع الحدود المعطاة لما يمكن إنجازه بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد مكة، فإنّ توسيع فلك الدبلوماسية الإقليمية يعتبر منطقياً، خاصة إذا ما كان السعوديون مهتمين بمناقشة أن مكة لا تنته فقط الإقتتال الفلسطيني الداخلي، وإنما تساهم فعلياً بالأمن الإقليمي.

وبما أنّ كلاً من الإسرائيليين والسعوديين يقولون بأنهم مهتمون بشدة بمنع إنتشار النفوذ الإيراني في الشرق، فإنّ ذلك يُظهر بأنّ لدى الفريقين الكثير للحديث حوله، ليس أقله خطة تنفيذ عملية لإعتراف جميع العرب النهائي بإسرائيل، وهو حجر الزاوية لمبادرة السلام السعودية. وهذا الأمر، بجوهره، يمكن أن يكون خريطة طريق عربية بإمكانها تكملة خريطة طريق اللجنة الرباعية الموجودة، وتزود إسرائيل بمجموعة حوافز معادلة وموازنة لتلك التي سيوفرها "الأفق السياسي" للفلسطينيين. هناك عدد من التصاميم لهذا النوع من الشراكة- وهناك سابقة: المشاركة السعودية في أصل كل مؤتمرات السلام في مدريد في العام 1991.

إنّ التعامل مع الدبلوماسية الإقليمية ليس بديلاً عن الإنكباب على إتفاق مكة بذاته. أما هنا، فليس هناك من مجانية للحقيقة بالقول بأنه في حين ترحب الولايات المتحدة بالتعاون العربي السني لمكافحة تصاعد النفوذ الإيراني، فإنها لا تستطيع أن توافق على شرعنة منظمة منطرفة غير إصلاحية كحماس.

وربما كان ليحصل تقارب لو أنّ حماس تَلَفُظت، ولو بعداوة، وقدمت تركيبة قريبة لتلك التي لشروط اللجنة الرباعية، إلا أنّ حماس فازت بفرصة تحقيق النجاح من دون أن يكون عليها القيام

بمساومة. وبهذا الخصوص، وبغياب خيار إقليمي ما آخر جذاب لتشغيل الدبلوماسية، فإن على السياسية الأميركية إعادة درس المقصد الأساسي لخطاب الرئيس بوش في العام 2002، الذي ألقاه مع وجود مستشارته للأمن القومي، حينذاك، كوندوليزا رايس، الى جانبه: "أدعو الشعب الفلسطيني لإنتخاب قادة جدد، قادة غير معرضين لشبهة الإرهاب. أدعوهم لبناء ديمقراطية عملية مبنية على أساس التسامح والحرية. وإذا ما ثابر الشعب الفلسطيني للوصول الى هذه الأهداف، فإن أميركا والعالم سيدعم جهوده بشكل فعال... وعندما يكون للشعب الفلسطيني قادة جدد، ومؤسسات جديدة وإتفاقيات أمنية جديدة مع جيرانه، فإن الولايات المتحدة ستدعم إنشاء دولة فلسطينية، والتي ستكون حدودها وجوانب معينة من سيادتها مؤقتة ومرحلية الى حين يتم حلها، وذلك كجزء من تسوية نهائية في الشرق الأوسط".

إتفاق مكة: إنتصار الوحدة على التقدم.

بقلم روبرت ساتلوف (المدير التنفيذي لمؤسسة واشنطن)

2007/2/12

إنّ إتفاق حماس- فتح، الذي توسط له السعوديون في الأسبوع الماضي في مكة، يحيي الموروث القديم للسياسة الفلسطينية حول أولوية الوحدة الداخلية على حساب التقدم نحو الأهداف الإستراتيجية. ومع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مساوماً حول كل مسألة حساسة تقريباً للتوصل الى إتفاق مع قيادة حماس، فإنّ الإتفاق يجعل التمييز بين المعتدل والمتطرف في المعسكر الفلسطيني غير واضح ويشكل تحدياً مباشراً لمؤيدي الفرضية بأنّ المنافسة بين هذين القطبين هو المستقبل المحدد لمشهد الشرق الأوسط الحالي.

الطريق الى مكة

بعد تسمية عباس لقائد حماس، إسماعيل هنية، لتشكيل حكومة السلطة الفلسطينية في شباط الماضي، كان رد المجتمع الدولي سريعاً وحاسماً بشكل غير عادي. فرغم عدم رفعها إعتراضاً رسمياً على مشاركة حماس في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية، قامت اللجنة الرباعية- الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي، روسيا والأمم المتحدة- بتعليق المساعدات المباشرة لحكومة السلطة بقيادة حماس وإشترطت، لتجديد المساعدات، موافقة الحكومة على ثلاثة شروط: الإعراف الرسمي بإسرائيل، نبد العنف والإرهاب، والإلتزام بتنفيذ الإتفاقيات الإسرائيلية- الفلسطينية الموجودة. ومن جهتها، شاركت إسرائيل بالحظر المالي الدولي على السلطة الفلسطينية بواسطة الإمتناع عن نقل عائدات الضرائب المجموعة من قبّل مسؤولي الجمارك الإسرائيلية ومؤسسات الضمان الوطني. وبعد أشهر عدة، تبنت اللجنة الرباعية خطة لتخفيف الضغط المالي عن شرائح معينة من الشعب الفلسطيني بواسطة تمرير التمويل عبر قنوات لوكالات دولية متخصصة وعبر مؤسسات غير حكومية. وفي حين كان لذلك الأمر تأثير غير مقصود بتخفيف الضغط عن حكومة حماس، فإنّ التظاهرات الشعبية عرضت الى أنّ سياسة العزل المالي كانت قد بدأت تعطي إشارات نجاح. (بالواقع، فإنّ مؤيدي سياسة عزل حماس مالياً لا يجب أن يكونوا متفاجئين من تصاعد التوتر بين حماس وفتح، فذلك التوتر كان نتيجة منطقية لتلك السياسة).

وفي الأسابيع الأخيرة، أدت الضغوط المتصاعدة الى إنتشار صراع مفتوح ومسلح بين حماس وفتح، مع عنف يماثل، وبشكل أكثر دقة، عصابات الحرب (إطلاق نار عشوائي، عمليات خطف، إلخ...) أكثر مما يشبه حرباً أهلية. وبحلول الأسبوع الماضي، كان قد قُتلَ 130 فلسطيني

في حرب داخلية، وعلى ما قيل، فقد بدا أنه إستحوذ على المجتمع الفلسطيني شعور بالخوف ونذير بالشر يشبه ما يحصل في بغداد- وبيروت.

وكانت تكلمة هذه الصدمات المسلحة عبارة عن كَرٍّ وفرٍّ ومواجهة وتقهقر بين حماس وفتح. وفي الأسابيع الأخيرة، هدّد عباس، على طريقة سامسون، بخيار إسقاط رئاسته إسقاط حكومة حماس وذلك بالدعوة الى إنتخابات رئاسية وإنتخابات تشريعية جديدة، فقط ليتبع ذلك تهديدات كهذه مع عروض متكررة بالذهاب الى أي مكان- مصر، دمشق، والآن مكة- للتوصل الى تفاهم جديدة مع حماس ينهي الإقتتال الداخلي ويفتح ثغرة في جدار العزلة الدولية حول حكومة السلطة الفلسطينية. ومن جهتها، ظلت حماس مصممة وعازمة بشكل ملحوظ على عدم تقديم تنازلات حقيقية، لإنجاز هذين الهدفين.

إنّ قرار عباس بالتوصل الى إتفاق مع حماس بدلاً من مواجهة حماس في الإنتخابات هو أمر محير، خصوصاً أنه أتى في لحظة كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تبايران على تحركات سياسية جدية لإحياء عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية الخاملة ولتعزيز موقع عباس مقابل حماس. فعلى الجبهة السياسية، يتضمن ذلك التزاماً أميركياً يستدل عليه بفعل وقول وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس لجهة إستثمار رأسمال سياسي بتجديد "الأفق السياسي" بالنسبة للفلسطينيين، وهي مبادرة كانت لتكون ممكنة بمقتضى تفسير إسرائيلي كريم لمفردات خريطة الطريق للسماح بمفاوضات حول شكل إتفاق الوضع النهائي (المرحلة الثالثة من خريطة الطريق) قبل أن يتم بذل الجهود لتفكيك البنية التحتية الإرهابية (المرحلة الأولى من خارطة الطريق). وبمرحلة معركة الحياة الحقيقية بين عباس وحماس، والتي بدت كالمسلسل في شوارع غزة والضفة الغربية، وضعت واشنطن والقدس أموالهما حيث مصلحتهما وذلك مع الإلتزام بدفع مبلغ 86 مليون دولار من قِبَل الولايات المتحدة لدعم القوى الأمنية التي يتحكم بها عباس ونقل مبلغ 100 مليون دولار من عائدات الضرائب المحتجزة من قِبَل إسرائيل الى حسابات يتحكم بها عباس.

نظرة الى إتفاق مكة

وبعكس هذه الخفية، وبعد فشل المحاولات السابقة من قِبَل مصر وسوريا للتوسط بين فتح وحماس والتوصل الى إتفاق، دعا ملك السعودية، الملك عبد الله، جميع القادة الأساسيين- بالنسبة لفتح، عباس وفريق عمل يشمل رجل فتح القوي القيادي محمود دحلان؛ وبالنسبة لحماس، هنية ورئيس الدائرة السياسية لحماس خالد مشعل- للمفاوضات في مكة. وبعد يومين من المحادثات، مسهّلة بوعد من المساعدات المالية السعودية الضخمة، توصلت الوفود الى إتفاق، جزء منه يحتويه إتفاق حماس- فتح وجزء آخر في رسالة جديدة من عباس الى هنية طلب فيها رئيس السلطة الفلسطينية من قائد حماس تشكيل حكومة جديدة. وبجمع هاتين الوثيقتين معاً، فإنّ العبارات الأساسية هي كالتالي:

- إتفاق بإنكار العنف وسيلة لتسوية خلافات حماس- فتح و"التشديد على أهمية الوحدة الوطنية على أساس... مواجهة الإحتلال".
- إتفاق على تركيبة "حكومة الوحدة الوطنية" برئاسة هنية تشمل 11 وزيراً إضافياً تسميهم حماس؛ 8 وزراء تسميهم فتح؛ ووزير واحد مخصص لكل فريق من الأفرقاء السياسيين الأربعة الأخرى الممثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني. وأحد الوزراء المعنيين من قِبَل فتح، وهو زياد أبو عمر، سيكون مستقلاً ويعمل كوزير للخارجية، وسيعود وزير المالية الأسبق سلام فياض، بالإجماع، الى ذلك الموقع. أما وزير الداخلية الذي سيكون "مستقلاً" ومعيناً من قِبَل حماس وموافقاً عليه من قِبَل فتح، فلم يتم تسميته بعد.

- إتفاق على تسريع الإصلاحات الداخلية داخل منظمة التحرير الفلسطينية والتي سُدخل حماس، لأول مرة، الى هذه المنظمة وحتى أنها ستكافئها بدور رئيسي في إدارة وقيادة المنظمة. وللتذكير، فإنّ منظمة التحرير الفلسطينية لا تزال الممثل الفلسطيني الرسمي في محادثات السلام مع إسرائيل، وفي المحادثات مع الدبلوماسية الدولية الأخرى.

وبالإضافة الى توزيع الوزارات، فإنّ القضية الرئيسية الأخرى التي شغلت المفاوضات كانت تعبير موجود في فقرة برسالة عباس الى هنية، والتي كان من المفترض أن تتوجه الى شروط اللجنة الرباعية. أما النص الكامل لتلك الفقرة، فهو التالي:

"ثالثاً، أطلب منك بصفقتك رئيساً للوزراء للحكومة المقبلة الإستجابة لمصالح الشعب الفلسطيني والمحافظة على حقوقهم وعلى إنجازاتهم وتطويرها والعمل على إنجاز أهدافهم الوطنية، كما تم التصديق عليها بواسطة قرارات إجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، وبنود القانون الأساسية ووثيقة المصالحة الوطنية وقرارات القمة العربية. وبناءً على هذا، أطلب منك إحترام القرارات العربية وقرارات الشرعية الدولية والإتفاقات الموقعة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية".

وكما كان مسؤولو حماس وفتح قد أوضحوا في الأيام الأخيرة، فلا شيء في الإتفاق يمكن إعتبره أنه يتوجه الى الشرطين الأولين من شروط اللجنة الرباعية (الإعتراف بإسرائيل ونبذ العنف). فقط من خلال تفسير معقد ومتعرج للعبارة الأخيرة، يمكن صنع رابط رخو مع الشرط الثالث (قبول الإتفاقات الفلسطينية-الإسرائيلية السابقة). ولا يمكنك العثور على كلمات مثل "إسرائيل"، "عملية السلام"، "الأفق السياسي"، ولا حتى على كلمة "السلام" نفسها في هذا النص. وليس فقط أنّ هناك فرق ضخم بين "إحترام" قرار ما وبين الإلتزام به، ولكن، ولأنّ عباس فشل بأن يورد برسالته أية قرارات فلسطينية، عربية ودولية يطلب من هنية "إحترامها"، فإنّ زعيم حماس بإمكانه أن يلتقط ويختار من هذه القرارات ما يعجبه وما لا يعجبه. إنّ هذه الفقرة الشديدة الأهمية هي، بكلمات أخرى، أسوأ من شيء لا معنى له- فهي بالفعل بمثابة رخصة لحماس لتفسير برنامجها السياسي كما تراه مناسباً، ولينسحب ذلك على قراءتها الخاصة المنتقاة من التاريخ الدبلوماسي للصراع العربي-الإسرائيلي.